



الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

على هامش اجتماع لجنة التعاون المالي والاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي الحجرف يستعجل «الأمة» لإقرار «الانتقائية» بدور الانعقاد المقبل



د. نايف الحجرف متوسلا ووزراء مالية دول مجلس التعاون أثناء اجتماع لجنة التعاون المالي والاقتصادي



د. نايف الحجرف

تمديد العمل

بضريبة 10٪ على

حديد التسليح

لحفاظ على

الصادرات

تأجيل البت

في ملف الوكيل

المحلي وإحالة

لجنة التعاون

الصناعي

وتمت إحالته إلى لجنة التعاون الصناعي والتجاري ممثلة لوزراء التجارة والصناعة في دول المجلس كما تم التطرق إلى تحديد مواعيد الاجتماعات القادمة للجنة التعاون المالي والاقتصادي، والتي ستتم في نوفمبر المقبل بالكويت، كما تم تكليف دولة الرئاسة بالتنسيق مع الأمانة العامة لتحديد موعد للاجتماع السنوي بين دول المجلس ووزير الخزانة الأمريكي من جهة ودول المجلس والمدير العام لصندوق النقد الدولي من جهة أخرى.

وفي رده على سؤال حول آخر مستجدات الضريبة الانتقائية، قال الحجرف إنه وحسب النظام الدستوري لدولة الكويت، فإن الاتفاقية الخليجية الموقعة فيما يتعلق بالضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية يجب أن يصادق عليها مجلس الأمة، ومن ثم يقدم مشروع القانون، والأن ناقشها البرلمان في لجنة الشؤون الخارجية وأحالها إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية وهي اللجنة المعنية في النظر في هذا الموضوع.

وأكد الحجرف أن كتابا قد أرسل إلى رئيس مجلس الأمة

الحق أن تكون إيجابيين وننشر الإيجابية». وفي تفاصيل حول حديد التسليح، قال إن الموضوع كان يجرد سنويا وكان الأمانة العامة بحاجة إلى قرار لتمديد العمل بنسبة 10٪ لمدة سنة أخرى، وهي قائمة بالفعل، وأرسلت موافقات خطية إلى الأمانة من 4 دول واليوم استكملت الموافقات من بقية الأعضاء، وبالتالي ستدخل حيز النفاذ بعد شهر من وصول الإيجابية المكتوبة إلى الأمانة إن شاء الله.

واختتمت أعمال الاجتماع السابع بعد المائة للجنة التعاون المالي والاقتصادي لوزراء المال والاقتصاد لدول مجلس التعاون والتي استضافتها الكويت أمس. وقد ترأس وفد الكويت بالإجماع د. نايف الحجرف وزير المالية، وبحضور د. عبد اللطيف الزباني الأمين العام لمجلس التعاون ويونس الخوري وكيل وزارة المالية بالإمارات والشيخ أحمد آل خليفة وزير المالية البحريني، ومحمد الجدمعان وزير المالية السعودي ورويش البلوشي وزير الشؤون المالية المعاني وشريف العمادي وزير المالية القطري.

لاستعجال النظر في الضريبة الانتقائية وبانتظار وضعها على جدول الأعمال. واستبعد الحجرف أن تتاح الفرصة لمناقشة الأمر قبل اختتام دور الانعقاد الحالي المقرر في 28 يونيو المقبل، معربا عن أمله أن تتم مناقشته في بداية دور الانعقاد المقبل. وفي رد على سؤال حول أن الاجتماع يعقد في ظل الأزمة الخليجية التي قاربت على انتمامها الأول، وكيف يمكن التحدث عن الإيجابية اليوم في الملفات الاقتصادية وهناك أزمة سياسية، والدعوة للدول المشاركة لتقديم تنازلات من أجل المصلحة الخليجية المشتركة، قال الحجرف «نحن إيجابيون واعتقد أجواء الاجتماع بالكامل كانت إيجابية، نحن نركز على الشق الاقتصادي، وهو مهم بالنسبة لنا جميعا، ويجب أن نحافظ على الإيجابية وننشرها، ونؤمن بأن الأمور دائما بخواتمها، وهذا الاجتماع الجهد الذي بذل والرغبة الصادقة التي لمست من الجميع منذ بدأنا في التفكير والدعوة لعقد الاجتماع، كان جهدا كبيرا جدا، اليوم توج الجهد بالاجتماع، والحضور والتناجح، وبالتالي لدينا كل

«البورصة» تعلن مواعيد التداول خلال رمضان

- فترة المزا: من 10:30 إلى 10:40
 - جلسة التداول المستمر: من 10:40 إلى 01:05
 - جلسة المزا الأول: من 11:30 إلى 11:45
 - جلسة المزا الثاني: من 12:30 إلى 12:45
 - جلسة مزا الإغلاق: من 01:05 إلى 01:15
 - جلسة مزا التسوية: من 01:30 إلى 01:45
- أعلنت شركة بورصة الكويت عن تغيير ساعات التداول خلال شهر رمضان المبارك لتبدأ في تمام الساعة 10:30 صباحا وتنتهي الساعة 1:45 بعد الظهر، على أن تستأنف البورصة ساعات التداول المعتادة بعد عطلة عيد الفطر السعيد. وفيما يلي بعض المواعيد التفصيلية التي تهم المتداولين:

تقديم العروض حتى موعد غايته 16 سبتمبر المقبل «ميد»: 8 شركات كويتية مؤهلة لمشروع «صباح الأحمد» و«جابر الأحمد»

محمود عيسى

فؤاد الغانم وأولاده للتجارة العامة والمقاولات/ المركز المالي الكويتي. شركة المباني/ شركة الصناعات الوطنية العامة القابضة/ شركة الخصخصة القابضة. الشركة الوطنية العقارية. وقد تم تأهيل المجموعة ذاتها من الشركات المتكامل (S1). وهذه الشركات، باستثناء شركتي عدنان الصالح والأرجان، تم تأهيلها أيضا في المجموعة الثانية التي تضم منطقة صناعية (S2) تقدم خدماتها إلى الصناعات الخفيفة والمتوسطة. وهناك أيضا شركتان أخريان - شركة إيجيبيتي وشركة هندسة البناء الحكومية الصينية - تم تأهيلهما بشكل مسبق لمشروع S2. ومن بين الشركات والمجموعات السبع، تم تأهيل 5 شركات لمجموعة الأعمال في ضاحية جابر الأحمد السكنية المتكاملة (J3) التي تغطي الوحدات السكنية والمركز التجاري والمخزّن. وهذه الشركات هي:

- شركة المزاي القابضة.
- شركة المباني/ شركة الصناعات الوطنية العامة القابضة/ شركة الخصخصة القابضة.
- الشركة الوطنية العقارية.
- شركة العقارية التجارية.
- شركة العقارات المتحدة.

دعت المؤسسة العامة للرعاية السكنية الشركات والمؤسسات والتحالفات إلى تقديم عروضها في موعد غايته 16 سبتمبر المقبل بشأن 4 مشاريع سيتم تنفيذها وفقا لنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ضاحية جابر الأحمد وصباح الأحمد السكنيتين. وقالت مجلة ميد في هذا السياق، إن الدعوة جاءت بعد تأهيل الشركات المعنية للمشاركة في هذه المشاريع، والتي بدأت في سبتمبر 2017. وستقوم الشركات المؤهلة بتقديم عروضها التي تشمل أعمال التصميم والتمويل والإنشاء والتشغيل والإدارة والصيانة للمشاريع المقترحة. وستمدد فترة الاستعمار لكل مشروع من مشاريع مدينة جابر الأحمد لمدة 25 عاما، في حين تمتد فترة الاستثمار لمدينة صباح الأحمد السكنية المتكاملة والصناعية لفترة 40 سنة و30 سنة على التوالي. أما الشركات التي تم تأهيلها لتقديم عروض مراكز رجال الأعمال في مدينة جابر الأحمد (J2)، والتي تضم أيضا وحدات البيع بالتجزئة والمطاعم ومنتزها فتمثل: مجموعة عدنان الصالح التجارية. شركة الأرجان العالمية العقارية/ شركة المجموعة المشتركة للمقاولات. شركة المزاي القابضة. شركة تشاينا هابر الهندسية/ شركة

.. وترسيات العقود بالكويت

لأدنى مستوياتها منذ يونيو 2017

في منطقة الشرق الأوسط خلال الشهر الماضي سجلت تراجعا كبيرا لتصل إلى 6.7 مليارات دولار، وبذلك يكون شهر أبريل قد سجل أدنى مستوى في قيمة ترسيات العقود الشهرية في الشرق الأوسط منذ يونيو 2017. كما سجل الشهر ذاته أيضا أدنى قيمة شهرية للصفقات التي تم توقيعها في عام 2018، في حين سجلت ترسيات عقود في أشهر سابقة بمبالغ تجاوزت 10 مليارات دولار للشهر الواحد.

محمود عبدالرزاق

بعقد واحد فقط بلغت قيمته 40 مليون دولار، حلت الكويت في المركز الأخير خليجيا وقبل الأخير على مستوى الشرق الأوسط في قيمة ترسيات العقود خلال شهر أبريل الماضي. ويتعلق هذا العقد بمشروع إنشاء مبنى إدارة الحماية لحساب شركة نفط الكويت جنوب الرتقة. وقالت مجلة ميد إن ترسيات العقود

مصادر حكومية: متابعة مخزون المواد التموينية الأساسية عبر نظام الإنذار المبكر خطة حكومية لضبط الأسعار في الأسواق قبل رمضان

محمود فاروق

أيام قليلة ويبدأ شهر رمضان المبارك، ومع الاقتراب من هذا الموسم تستعد الجهات الرقابية والتنفيذية في الدولة لرفع حالة الطوارئ والاستنفار للسيطرة على أسعار السلع وكبح أي ارتفاعات مصطنعة وتوفير مختلف أنواع السلع الأساسية في الأسواق، وفي هذا السياق تقول مصادر حكومية لـ «الأنباء» إن الحكومة وضعت خطة جديدة ومتطورة هذا العام بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة وجهات معنية في الدولة تتضمن تكثيف تواجدهم في الأسواق على مدار الساعة لمراقبة العروض والتزديدات في الأسواق المركزية، والتأكد من توافر السلع التموينية الأساسية في التعاونيات وبكميات مناسبة، وتضيف المصادر إن الخطة الحكومية تضمنت أيضا تمديد ساعات العمل الإضافي للجهات الرقابية التي تعمل على إصدار التراخيص والموافقة على العروض التي تنتشر في مختلف أسواق الكويت وذلك بهدف توافر كميات مختلفة من السلع ولضمان عدم ارتفاع الأسعار في الأسواق، علما بأنه سيكون هناك غرفة عمليات متابعة أسعار السلع في الأسواق.

وتكشف المصادر عن عدد من الإجراءات الحكومية اتخذتها لتشديد الرقابة على الأسواق، استعدادا لشهر رمضان منها:

- 1 - متابعة مخزون المواد الأساسية من خلال نظام الإنذار المبكر وإصدار النشرة الاسترشادية للأسعار.
- 2 - تكثيف الرقابة على مراكز بيع الخضار والفواكه للتأكد من التزامها بالأسعار المعلنة أو المحددة.
- 3 - تدعيم الأطباء المتخصصين وزيادة الإمدادات المختلفة لمواجهة الاسترشادية للأسعار.
- 4 - تكثيف المرور على الجازر، وتوفير احتياجاتها من أدوات وتجهيزات للحفاظ على سلامة اللحوم.
- 5 - الرقابة على المخازن من حيث



توفر الخبز ومدى التزام المخازن. 6 - الرقابة على المحلات والمولات التي تقوم بعمل عروض على المواد الغذائية للتأكد من التزامها. 7 - التنسيق مع الجهات المعنية بخصوص صلاحية المواد الغذائية للاستهلاك البشري. وتقوم وزارة التجارة بتكثيف الحملات التفتيشية بشكل يومي على الأسواق المختصة ببيع المواد الغذائية لمنع التلاعب بتاريخ صلاحية المادة الغذائية، ولعدم تسريبها للأسواق حفاظا على صحة المستهلك وفي الوقت نفسه تقوم الوزارة بمتابعة تداول المواد الغذائية غير المطابقة للاشتراطات والمواصفات القياسية للحفاظ على جودة وسلامة الغذاء، وتمت زيادة أعداد مفتشي الأسواق، كما تم وضع نظام المكافآت والحوافز للمفتشين الإفاء ليكون دافعا لهم على النهوض بالعمل على خير وجه.

ووفقا للقانون الكويتي، فإن وزارة التجارة والصناعة مسؤولة عن ضبط الأسعار في الأسواق، من خلال الحزم في تطبيق القانون وتحديد ومراقبة الأسعار، وفي حالة ضبط أسعار مبالغ فيها غير متوافقة مع كشوفات الأسعار لديها، فمن حقها التفتيش وإحالة التاجر إلى النيابة العامة المختصة.

الأسعار مرتفعة

وفي جولة لـ «الأنباء» للتعرف على بدء نشاط الاستعداد لشهر

على الأقل». ومواطن آخر يدعى أحمد الشمري يقول: «إن المواطن والمقيم يعيشان بشكل عام مرحلة من غلاء المعيشة الأمر الذي لم ينعكس على السلع الغذائية والاستهلاكية فحسب، وإنما طال جميع مفردات الحياة المعيشية في الكويت، كما جيرانها في المنطقة، الأمر الذي أثقل كاهل المستهلك وجعله مرغما على التواؤم مع هذه الظروف الصعبة». ويضيف الشمري: «إن هناك ضرورة دعم السلع الأساسية على مدار السنة بشكل عام، وبقيل شهر رمضان

على وجه الخصوص، معتبرا أن تنظيم المهرجانات التسويقية في الجعيات التعاونية وتوفير عروض على السلع في الأسواق الموازية يمثل فرصة للمستهلك للتزود باحتياجاته، مشددا على أن تفعيل الرقابة وضبط الأسعار وتوجيهها بين منافذ التسويق يمثل صمام أمان للمستهلك ويعمل على إحداث توازن في السوق المحلي».

وأظهرت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (التضخم) في الكويت، بنسبة 0,63٪ في مارس الماضي، على أساس سنوي مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي. وأفادت بأن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بلغ 112,4 نقطة في الشهر الماضي، مقارنة بنحو 111,7 نقطة في مارس 2017.



الضعيفة في المنطقة في التأثير على أداء الشركة هذا العام»، ويعكس الأداء الإيجابي في الربع الأول من العام العمليات السلمية للمجموعة، وذلك في الوقت الذي تعتقد فيه أن الوقت الراهن أفضل فرصة للتوسع محليا وإقليميا، في ظل قرارات وخطط رسمتها الشركة خلال السنوات الماضية، لتبسط تلك الخطط عملياتنا الداخلية والخارجية في التوسع، ولتساعدنا على الاستمرار في المضي قدما هذا العام. وارتفعت ربحية السهم في الربع الأول من العام الحالي 5,6٪، من 2,83 فلس في الربع الأول من 2017، إلى 2,99 فلس في الفترة المماثلة من 2018. وبلغت إجمالي الإيرادات التشغيلية 10,1 ملايين دينار، فيما وصل إجمالي الموجودات إلى 138,1 مليون دينار في الربع الأول من العام الحالي. وأعداد الشركة ارتفاع الأرباح الفصلية إلى التقدم الملحوظ في النشاط الصناعي، ونقص في إجمالي المطلوبات بنسبة 3,6٪ في بيان الدخل، وكذلك نقص في المطلوبات المتداولة بنسبة 2,9٪.

